

Distr.: General
4 April 2012
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٧٤٥، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''السلام والأمن في أفريقيا'':

''يكرر مجلس الأمن إدانته الشديدة لقيام بعض عناصر القوات المسلحة المالية بالاستيلاء على السلطة بالقوة من حكومة مالي المنتخبة ديمقراطيا، ويشير في هذا الصدد إلى بيانه الصحفي الصادر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ وبيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ويدعو المجلس المتمردين إلى ضمان سلامة وأمن جميع المسؤولين الماليين ويطالب بالإفراج الفوري عن المحتجزين ويجدد المجلس دعوته إلى القيام فورا باستعادة الحكم الدستوري والحكومة المنتخبة ديمقراطيا والحفاظ على المسار الديمقراطي.

''ويؤيد مجلس الأمن الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أصدرت بيانين في ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، ويشيد بالعمل الذي يقوم به الرئيس بليز كومباوري، بصفته ميسر الجماعة، في التشجيع على استعادة السلطة المدنية بالكامل وإعادة النظام الدستوري بشكل فعلي في مالي. كما يشيد المجلس بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد ويحيط علما بإعلان المتمردين استعادة الحكم الدستوري اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويتوقع المجلس أن يتخذ المتمردون خطوات فورية لتنفيذ هذا الالتزام تنفيذا فعليا وسوف يتابع التطورات عن كثب.

''ويدين مجلس الأمن بشدة ما تقوم به الجماعات المتمردة في شمال مالي من اعتداءات ونهب واستيلاء على الأراضي ويطالب بالوقف الفوري للقتال. ويساور المجلس الجزع من وجود الجماعة الإرهابية المسماة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة، مما قد يزيد من تزعزع استقرار الحالة الأمنية. ويطلب المجلس إلى المتمردين الوقف







الفوري لكل أعمال العنف ويحث جميع الأطراف في مالي على السعي للتوصل إلى حل سلمي عبر الحوار السياسي المناسب. ويشدد المجلس على أهمية سلامة المدنيين واحترام حقوق الإنسان.

”ويؤكد المجلس من جديد الحاجة إلى صون واحترام سيادة مالي ووحدها وسلامة أراضيها.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن قلقه البالغ من انعدام الأمن في منطقة الساحل والتدهور السريع للحالة الإنسانية فيها.

”ويشيد المجلس بالجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية المعنية ويطلب إلى جميع الأطراف في مالي السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون معوقات، وفقا للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق، والمبادئ التوجيهية المنظمة للمساعدة الإنسانية الطارئة. ويدعو المجلس إلى زيادة حشد المجتمع الدولي لدعم الجهود الإنسانية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من الخطر الذي تتعرض له مواقع التراث العالمي في مالي بسبب القتال.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يطلعه أولا بأول، بالشكل المناسب، على التطورات في مالي وسيبقي هذه المسألة قيد نظره.“